http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2008) السنة الثامنة - الاثنين (10) كانون الثاني 2011

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / أمانة بغداد

■ يعاني شارع (قطر الندى) الواصل بين منطقتي السيدية وحي الإعلام من ظواهر شاذة عدة، ابرزها ان أرصفته شغلت تجاوزا من قبل معارض أثاث قامت بازالتها كوادر امانة بغداد، ولكن تلك الأرصفة شغلت من جديد وهذه المرة من قبل بائعي وقصابي الماشية العاملين في الهواء الطلق..

وفي المنطقة المقابلة لجامع (عمر بن الخطاب –رض–) وفي ذات الشارع أقام احدهم مجزرة و(جوبة) للاغنام وبالقرب من منطقة سكنية، فشكاه سكنة تلك المنطقة إلى أمانة بغداد فاستجابت لطلبهم وصادرت أغنامه ومنعته من ممارسة عمله في مكان غير مناسب وغير مرخص له العمل فيه، غير ان سكنة المنطقة فوجؤوا في صبيحة اليوم التالي بوجوده منهمكا بأداء عمله وبنحو اشد عزيمة مما سبق!!!

كاريكاتير ..... عادل صبري

مجرد كلام

تكاد تفوح روائح فساد ضخمة في موضوعة الميزانيات السنوية المخصصة لمعظم الوزارات، فتحت أوجه صرف مختلفة الحجج والمبررات، وكثير منها وهمي، يجري التهام المال العام بأفواه متعددة ينتظمها هاجس الفساد لوحده، فهل يعقل على سبيل المثال ان ترجع وزارة(س) من ميزانيتها السنوية للعام(٢٠١٠) ما يقرب (٩٥٪) من المبالغ المخصصة لها، بعد ان تكون قد صرفت الخمسة بالمائة منها!!! وهل كانت النسبة الاخيرة كافية لازاحة جبال من الاحتياجات والمشكلات البنيوية والتشغيلية المتراكمة منذ عشرات السنين؟ ومن جهة ثانية هناك باب صرف فاحت جيفة الفساد من تحته بنحو مؤذ،الا وهو اقامة الاحتفالات والمهرجانات والندوات والاجتماعات والدورات وماشابه ذلك، هنا داخل البلاد وهناك، عبر الايفادات، خارجها، الامر الذي تشترك فيه معظم الوزارات إن لم تكن كلها، وليس من طائل من ورائها سوى نزر يثير الهزء والسخرية. الحديث بصدد الفساد طويل طويل لتشابك طرقه ووسائله من جهة ولتعدد أوجهها وتناسلها المستمر، وتقف حائلا أمام الكشف عنه وفضحه معرقلات عدة، كما اشار الاستاذ رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة العامة في اكثر من مناسبة، غير ان وقفة شريفة لجهد وطني متواصل تمنحنا الامل بالخلاص من نسب كبيرة منه.

كاظم الجماسي

تقرير

حق العراقيين بتوفير الغذاء

□ المدى/وكالات

مع مطلع العام ٢٠١١ واستهلال عقد جديد، تتجدّد آمال الشعوب، وخاصةً فيما تعُرف بالدول النامية أو عالَم الجنوب، في القضاء على الجوع الذي يهدد نسبةً متزايدة من سكان المعمورة بالفناء.

ومع تزايد معدلات الفقر وانتشار التصحّر وتنامي مخاطر التغير المناخي وغيرها من العوامل البيئية خلال السنوات الأخيرة، جدّد زعماء العالم الالتزامات التي نصّت عليها مواثيق دولية بعد الحرب العالمية الثانية في شأن حق الحصول على الغذاء.

يشير خبير المياه وسفير العراق لدى منظمات الغذاء التابعة للأمم المتحدة حسن الجنابي إلى مصادقة القمم العالمية التي نُظمت حول الأمن الغذائي، وآخرها في روما في تشرين الثاني ٢٠٠٩، على التعريف الذي تعتمده منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو).

ويوضح الجنابي أن هذا التعريف يستند إلى أربع ركائز هي: تَوفر الأغذية في السوق في كل الأوقات، واستقرار إمداداتها، وإمكانية الحصول عليها او الوصول اليها إضافةً إلى إمكانية استخدامها.

إلى ذلك، فإن الحصول على غذاء كاف هو، من الناحية القانونية، أحدُ حقوق الإنسان الأساسية الذي كفلته المواثيق الدولية "بدءاً من الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨، وانتهاءً بالاعلانات المتكررة للقمم العالمية حول الأمن الغذائي ومكافحة الفقر، والسعي لتحقيق أهداف الألفية الثالثة وغيرها"، بحسب تعبيره، وتحدث عن أهداف العام ٢٠١١ في خطة تحقيق الأمن الغذائي موضحاً أن هذه الأهداف حُدّدت ضمن مفردات الخطة الخمسية للتنمية الوطنية التي أقرّتها الحكومة العراقية للأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، وهي تشمل تطوير القطاع الزراعي وتنمية الموارد المائية، كما أشار أيضاً إلى أهمية تطبيق التكنولوجيا الحديثة في زراعة المحاصيل الأساسية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأكد ضرورة توفّر اثنين من المقومات الأساسية هما التمويل وخطة العمل.

إن تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع، واحترام حق جميع المواطنين في الحصول على كفايتهم من الغذاء هو من الأولويات الوطنية الكبرى كما أن العراق بموارده المُتاحة قادر على تحقيق هذا الهدف النبيل.

شجون وشؤون المدارس الأهلية

□ بغداد / دريد ثامر

انتشرت المدارس الأهلية بشكل واسع في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ وبالرغم من كونه مشروعاً تجارياً ربحياً كما يراه غالبية ذوي الطلبة الذين تحملوا نفقات باهظة لمساعدة ابنائهم على تجاوز فشل وتدني التدريس الحكومي الا ان بعضهم يراه مشروعاً يقدم خدمة للتعليم ويولد تنافساً بين الطلبة في ظل وجود هيئات تدريسية جيدة ووجه حضارية يعكس مدى التطور الحاصل بالتعليم في العراق وانفتاحه على العالم من خلال طرقه التدريسية الحديثة ، ما جعل وزارة التربية تمنح تراخيص لفتح تلك المدارس وفق شروط معينة وضعتها وتضمنت وجود بنايات جيدة تستوعب الكثافة العددية الكبيرة للطلاب ومناهج تدرس فيها موزعة من قبل الوزارة حصراً ولكن بعد المباشرة بهذا المشروع عانت الكثير من المدارس من مواعيد استلام الكتب التي تأتي دائماً بشكل متأخر واخذ التعليم فيها منحى اخر وطابعاً تجارياً بحتة من خلال الاجور الباهظة التي فرضت على الطلبة مقابل خدمات تعليمية لا تتناسب مع هذه الاجور والبنايات التي تستخدم للمدارس عبارة عن بيوت مؤجرة للسكن فقط ولا تصلح ان تكون مكاناً مناسباً لتدريس الطلبة ، فلو كانت وزارة التربية ترغب في النهوض بالواقع التعلمي في البلاد لقامت بمتابعة تلك المدارس بصورة جدية وفاعلة بعد ان سارعت الأخيرة بالإعلان عن قبول جميع الطلبة في مدارسها للمراحل الابتدائية والمتوسطة وحتى الإعدادية و إهمالها لجميع المشاريع التي لم ترى النور لحد الان فيما يخص بناء مدارس جديدة إضافية والتي ستفتح افاق جديدة تستوعب الكثافة العددية والكبيرة من الطلاب وتوفر في الوقت عينه فرص عمل لجميع المعلمين والمدرسين والخريجين الجدد التي نالتهم البطالة واخذوا يتسكعون في الشوارع من دون يد تساعدهم على اجتياز هذه المحنة والشهادة التي حصلوا عليها علقت على حائط البيت من دون فائدة ، ان ظاهرة ازدياد المدارس الأهلية بهذه الطريقة العشوائية وغير المدروسة اهدرت أموال ذوي الطلبة من خلال قيام أولياء أمورهم بإرسالهم الى تلك المدارس بسبب افتقار المدارس الحكومية لأبسط مقومات التعليم والخدمات التي تقدمها للطلبة كشحة المياه او وجود حمامات نظيفة او حدائق يستطيعون ان يجلسوا بها بدل هذه المساحات التي اصابها التصحر من كل جانب وبعد ان توضحت الصور امامهم بان الأهلي يشابه الحكومي في افتقاره للكثير من مقومات نجاح أبنائهم سعوا وبطريقة مؤلمة إلى الاتجاه نحو الدروس الخصوصية التي زادت أعباء مسؤوليتهم في سد متطلبات نجاحهم في حياة أبنائهم الدراسية .

فكاهة

صح النوم!!!

المتضررون من العمليات الارهابية وقانون تعويضهم

□ متابعة/ المدى

شهدت بلادنا الكثير من الاحداث العسكرية والارهابية منذ سقوط الصنم وحتى اليوم ، وسببت تلك الاحداث والعمليات عدداً لا يمكن التغاضي عنه من المتضررين بدنيا وماديا جراءها، الامر الذي يتطلب الاهتمام بتعويض اولئك المتضررين، او تعويض ذويهم، ومؤخرا أعدت مؤسسة "قناديل الرحمة" لرعاية المعاقين بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني مبادرة تضمنت الدعوة إلى تعديل وتفعيل قانون تعويض المتضررين من العمليات الارهابية والعسكرية، وجاءت هذه المبادرة ضمن حملة لجمع تواقيع ١٧٠ نائبا و ١٥٠ منظمة سيتم رفعها الى رئاسة مجلس النواب الاسبوع المقبل، ودعا رئيس مؤسسة "قناديل الرحمة" محمد الحيالي في حديثه لاذاعة العراق الحر الى ضرورة تعويض المتضررين جراء العمليات الارهابية والعسكرية اسوة بتعويض ضحايا النظام السابق من خلال تشكيل مجلس رعاية خاص بهم، وكان قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الارهابية والعسكرية اقر في نهاية الفصل التشريعي الاول لمجلس النواب لكن ما حال دون العمل به هو عدم وجود التخصيصات المالية واكد عضو التحالف الوطني عمار طعمة ان تنفيذه سيتم ضمن موازنة العام ٢٠١١، واشار طعمة الى ان المجلس بدأ بتشكيل اللجان الخاصة بتحديد مستويات الضرر للمتضررين ومن ثم تحديد المخصصات المالية اللازمة لذلك.

ويهدف قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ الى تعويض كل شخص طبيعي اصابه ضرر جراء العمليات المذكورة وتحديد الضرر وجسامته واسس التعويض ويشمل التعويض عن الاضرار المتمثلة بفقدان الحياة والعجز الكلي او الجزئي وحالات تتطلب علاجا مؤقتا بناء على تقرير لجنة طبية مختصة والاضرار التي تصيب الممتلكات.

خطوة تستحق الإشادة

تخفيض أجور الدراسة المسائية

متابعة/ المدى

جميعنا يعرف ان العراقيين معظمهم عانوا الامرين في زمن العهد البائد، واضطرتهم قسوة الضروف التي عاشوها الى العمل نهارا والدراسة ليلا، وما زال القسم الاكبر منهم يعيش هذه الحال المزرية حتى مع تغيير ٩/٤ في العام ٢٠٠٣ وقد تزايدت اعداد الطلبة الراغبين باكمال دراستهم التي حرموا من مواصلتها لأسباب شتى، سيما بعد التعديلات الكبيرة التي طرأت على معدلات الرواتب الحكومية، وفي خطوة تستحق الاشادة اعلنت المديرية العامة للتعليم المسائي والاهلي في وزارة التربية موافقة الوزارة على تخفيض الاجور الدراسية الى النصف للطلبة المسجلين في المدارس المسائية الذين تمت استضافتهم في المدارس الصباحية للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، وقال مصدر في المديرية العامة للتعليم المسائي لوكالة(نينا) ان التخفيض سيكون اعتبارا من ١-١١-٢٠١٠".

من جهة اخرى اعلنت المديرية العامة للتعليم العام في وزارة التربية عدم ترويج معاملات تنسيب المدرسين من التعليم المسائي الى التعليم النهاري.

وقال مصدر في التعليم العام : " ان السبب يعود لوجود وفرة من الاختصاصات في التعليم الثانوي ولا حاجة لتنسيب أعداد أخرى من المدرسين لانها ستشكل فيضا على الملاكات الصباحية".

مطاعم البصرة والإجازات الصحية

□ البصرة / وكالات

غابت عن أسواق البصرة لافتة كانت تعلق على ابواب المطاعم او المقاهي تحمل عبارة (أغلق المحل لمخالفته الشروط الصحية) فمطاعم البصرة اليوم تنتشر دون اجازات صحية لمزاولتها العمل وللعاملين فيها، بينما لم تعد فرق المفتشين الصحية الجوالة تبحث في اوراق العاملين او تنظر في نظافة المكان، وقد شغل هذا الامر العاملين في الدوائر الصحية وغيرها بعدما اصبح غياب الاجازات الصحية عن المطاعم والمقاهي ظاهرة عامة تؤثر في صحة المجتمع.

واوضح مدير شعبة الرقابة الصحية في دائرة صحة البصرة الدكتور زكي عبد السادة ان عمل الرقابة الصحية هو عمل واسع خاصة في محافظة البصرة بالوقت الذي تكون فيه امكانيات الرقابة الصحية متواضعة وبحاجة الى جهات ساندة فضلا عن تعاون المواطن لتفعيل دور الرقابة الصحية.

ودعت نائبة رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة البصرة الدكتورة سكنة فلك الى تفعيل القانون ليكون الى جانب الدوائر الصحية خاصة فيما يتعلق بغلق المحال المخالفة للشروط الصحية والتي يتعرض موظفو الرقابة الصحية بسببها الى مشاكل كثيرة واغلبها عشائرية.

ودعا مواطنون تحدثت اليهم اذاعة العراق الحر الى تفعيل الرقابة على كل المواد الغذائية ومنها تلك المستخدمة في المطاعم المختلفة.

وخزة

المشكلة مازالت مستمرة

تردي حال المرافق الصحية المدرسية

□ متابعة/ المدى

مازال العديد من التلامذة والطلبة يتعرضون الى تهديدات ومخاطر الاصابة بالامراض ويواجهون ضغوطات واعباء نفسية مع افتقار مدارسهم الى مرافق صحية وان وجدت فلا تتوفر فيها ابسط الشروط الصحية.

وبعد ان صار غياب خدمات المرافق الصحية ظاهرة ترافق بيئة معظم المدارس بدأ العديد من الطلبة وتحديدا التلامذة الصغار يتعرضون للمضايقة والاحراج والخجل و يواجهون معاناة انسانية لعدم وجود حمامات مريحة قابلة للاستعمال وذلك ما شكل عائقا امام مواصلة بعضهم الدراسة، وحسب تأكيدات متابعين فان مشكلة عدم الاهتمام بالمرافق الصحية في المدارس ازمة فنية وادارية قديمة توارثها قطاع التربية في العراق عبر عقود من الاهمال وسوء الادارة والتخطيط.

واوضح رئيس لجنة التربية والتعليم في حكومة بغداد المحلية الدكتور فلاح القيسي انه انفقت خلال السنوات الخمس الفائتة مئات الملايين من الدنانير على إعادة إعمار وتأهيل المرافق الصحية في مدارس العاصمة، الا ان تلك الحملة لم تجد نفعا لوجود نقص هائل في عدد عمال الخدمة والتنظيف يقدر بـ١٣ الف درجة وظيفية لم يجر تعيينها وتوفيرها بسبب سوء الادارة والتخطيط في قطاع التربية على حد وصفه.

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

على الرغم من الدعوات المتكررة من المواطنين والمعنيين ما زالت ظاهرة عمالة الأطفال تثير قلق الجميع..